

الفائم استقبل سفير الولايات المتحدة وعدها من الدبلوماسيين



الفائم مستقبلاً السفير الأمريكي

لدولة الكويت في كوازو
ملك الوزان وذلك بمناسبة
تلسمهم مهامهم الجديدة
كرؤساء بعثات في الدول
والمندوبة

البراك : لجنة ذوي الاحتياجات ستناقش جميع الاقتراحات المقدمة



جاءت من الاجتماع

الاقتراحات ومنها اضافة الاعاقة التعلمية لذوي الاحتياجات الخاصة والاباء المائية .
وأكد البراك أن اللجنة ستناقش جميع المقترنات التي قدمت وأن تكون هناك مزاجاً ومحوق سنته اقرارها مستقبلاً .
وبين البراك أن تقرير قانون ذوي الاحتياجات الخاصة لتعديل بعض مواد القانون عرض على الجلسسة المفتوحة وسيتم مناقشته بين اعضاء المجلس وذلك لاجل الاراء .

أكَدَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعُلْ فَالْمَنْصَةُ جَاهِدَةً

الصالح : حان الوقت ليترجل وزير النفط عن كرسي الوزارة

الذي قام بها الوزير العمير في التعامل مع منافقة السلطة التعاون بين السلطتين ويجب ان يرحل .
ويذكر العمير اذ انه طلبها في المرآة الاولى مدعياً ان ذلك سبب فساد وزارة النفط وهي
الدولة ثم بقدرة قادر بعد طلب تناوله المناقشه عاد لدعوه الشركات التي طرحتها من جديد لافترا انه يعيش حالة من خطة شركه مزورة دخلت على خط تحضير القائم الزراعي .
وقال الصالح في تصريح صحفى لواجهة وزير العمير شخصياً لها اربع قسمات حتى صدوره المنصه اذ لم يقدر حقه الان يتولى التحقيق في القضية ويستقبل من الحكومة عاجلاً وليس اجلها مشيراً الى وانتقد الصالح الاجراءات

كشف النائب خليل الصالح ان وزير النفط ووزير الدولة شئون مجلس الامة الدكتور علي العمير اخفق في عمله خلال فولية وزارة النفط وهي الرزاعة والشرورة السلكية والمخاوزات ذات وحسان الوقت ليترجل عن كرسى الوزارة وادا لم يفعل فالمنصه جاهزة .
و قال الصالح في تصريح صحفى لها اربع قسمات حتى صدوره المنصه اذ لم يقدر حقه الان يتولى التحقيق في القضية عاجلاً وليس اجلها مشيراً الى

أكَدَ أَنَّهُ صَمَتَ وزَيْرُ التَّجَارَةِ يَثْبِرُ عَلَامَاتَ اسْتِفَهَامَ

الطريجي يستعجل عقد جمعية عامة لشركة الدولية للاجارة والاستثمار



عبد الله الطريجي

نَحْذَرُ الْعَلَى
مِنْ تَعْيِينِ شَخْصٍ
تَحْوِيمَ حَوْلَهِ الشَّبَهَاتِ
فِي هَيْئَةِ الصَّنَاعَةِ

انتقد النائب الدكتور عبد الله الطريجي بشدة وزير التجارة الإجراءات القانونية الواجب عليه اتخاذها حيال المهلة التي تحصل في الشركة للاجارة والاستثمار، شبراً إلى أن صمت وزير العدل وظاهر متفرجاً بغير العديد من علامات الاستفهام .

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي أن مجلس إدارة الشركة الدولية للاجارة والاستثمار تقاعساً ولا يغير عن اعتماد البيانات المالية منذ العام 2009 الأمر الذي أثار شكوكاً منطقية لدى أعضاء المساهمين وأعضاء الجمعية الحكومية والذين يتطلعون إلى عقد جمعية 年会 من المفترضة من دون اكتف من وزارة التجارة وتحديث وكيل والسفارة ترخيص الشركة لاجاة في نفس يعقوب « مما يتبين في ضياع وإهدار حقوق وأموال المساهمين من ضمنهم الجهات الحكومية المساعدة في هذه الشركة .

اجتمعت بحضور وزير العدل يعقوب الصانع

«الشرعية البرلمانية» ترجئ البت بتعديل ثلاثة قوانين وتحيل آخر للجنة التعليمية



جاءت من اجتماع اللجنة التشريعية

اجتمعت اللجنة التشريعية والقانونية برئاسة النائب مبارك الحريص وبحضور وزير العدل ثلاثة منها وأحاله أحدها إلى اللجنة التعليمية .

وأكَدَ مقرر اللجنة أحمد القصبي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع أنه تم تأجيل البند الأول المتضمن اقتراح طلابون لتعديل أحكام أصار قانون الأجهزة والمحاكمات الجزائية إلى الاجتماع القادم لزيادة من الدراسة على أن تقدم الحكومة تعديلاتها بخصوص قانون الجزاء الإسopus القادم .

وأضاف القصبي أن البند الثاني المتعلق بقانون انشاء الهيئة العامة للصناعة وقد تم تأجيله لاجتماع القادم .

وذكر أن البند الثالث يتضمن اقتراح طلابون لتعديل المادة الأولى من القانون المتعلق بالتعليم الازامي وتم تأجيله إلى اللجنة التعليمية المقترنة .

ولفت إلى أن البند الرابع يتضمن اقتراح طلابون لاضافة مادة جديدة في شأن التذاكر وبنك الكويت



طالب بتزويد نسخة من العقد المبرم مع الشركة

حمدان العازمي يسأل العبيدي عن الدباسات الطبية

وهل طلبت الوزارة تزويدها لوزارة مع بيان اسم الشركة واعتراضها .
ويزيد تزويدى بنسخة من جميع القرارات الوزارية والإدارية الصادرة بشأن التعاقد مع تلك الشركة مذى يناير (2012) حتى تاريخ الإجابة على السؤال ؟ ويزودى بنسخة من مواقف الجهات المعنية (القوى والتشريع - لجنة المفاوضات المركزية - ديوان المحاسبة - وغيرها من الجهات) على تلك العقود ؟ ويزودى بنسخة من جميع الفارات الوزارية والإدارية الصادرة بشأن التعاقد مع تلك الشركة لتزويدها بتلك الجهات المعنية ؟ ويزودى بنسخة من مواقف الجهات المعنية (القوى والتشريع - لجنة المفاوضات المركزية - ديوان المحاسبة - وغيرها من المنشور بالجريدة الرسمية عن ذلك العقد) .

ويرجى تزويدى بجميع العقود التي رست على تلك الشركة مذى يناير (2012) حتى تاريخ الإجابة على السؤال مع توضيح قيمة كل عقد ونوع المنتج الذي زودته للوزارة وعرض الأسعار المقدمة من الشركات المنفذة عن كل لجنة المفاوضات مع الشركة لتزويد الوزارة فيه .
من ينتج تم التعاقد مع الشركة لتزويد الوزارة فيه .
والإعلان المنشور بالجريدة الرسمية عن ذلك العقد .

قال إنه «إذا وصل الأمر إلى مرحلة الاستجواب فإننا سنستخدم موقفنا وفق قناعاتنا» الرويعي يدعو المهددين بالاستقالة إلى تقديمها ويؤكد: الكويت ولادة

أقول لهم قدموه استقالكم والله وباكم وفيه منطقى وهي متكررة في وزارات أخرى غيركم والبلد مقتولة على اختلاف عيالها والحكومة وادارة المقادير .
ويبين الرويعي اما مسألة المقصرين في القطاع النفطي من هذا القطاع الجبوى ويتذكرة في اي جانب كان هذه تغدو لوزير النفط والقياديين لعنها ونحن في الامور والخلافات فيما يتعلق بصلحيات وزير النفط فإن رد وتابع الرويعي «إذا كان الاخوان سيددون في كل مرة بالاستقالة وتغطيل

مصالح البلد يسبب هذه التدخلات الادارية النفطي لها ثراكمات قديمة وهذه التراكمات لا يغدا الشر . وقال الرويعي في تغطية على بعض القرارات مسخريراً ان يلوكه بعض الفارات بالقطاع النفطي .
ويبين الرويعي اما مسألة المقصرين في القطاع النفطي من هذا القطاع الجبوى ويتذكرة في اي جانب كان هذه تغدو لوزير النفط والقياديين لعنها ونحن في الامور والخلافات فيما يتعلق بصلحيات وزير النفط فإن رد وتابع الرويعي «إذا كان الاخوان سيددون في كل مرة بالاستقالة وتغطيل

اللجنة قطعت شوطاً طويلاً في إجراءات التحقيق ووصلت إلى بعض الحقائق والمعلومات

الهاجري يحذر من الماءلة والتأخير في ترجمة المستندات الخاصة بمكتب استثمارات لندن

وأكَدَ الهاجري ماضياً العادي الهاجري مطر ترجمة المستندات حتى تصدر المستندات لندن لجنة التحقيق في مكتب استثمارات لندن وكانت الأخرى حول العالم أنه وأعضاء اللجنة لن يسمحوا بالتأخير أكثر من ذلك في انجاز تقرير اللجنة المختلفة من قبل مجلس الأمة .

مبيناً أن وزير المالية مازال يطلب الهيئة تو الأخرى في ارسال المستندات باللغة

«شؤون الأمة» تكلف الجمهور متحداً رسمياً لها

و جاء تكليف الجمهور من لجنة التخطيط في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام مساعد غسان الجبور ليكون متحداً رسمياً باسم الوزارة في اجتماعه رقم (1323) الصادر في 2015/4/4، بان تقوم كل جهة على كل ما ينشر وبيث عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وتحسن ساساً او إسراً او تدويناً دورها او ابرأً معلومات غير صحيحة .